الأمم المتحدة

A/ES-10/544*–S/2012/11*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 January 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

مرة أخرى، نرى لزاماً علينا أن نسترعي الانتباه إلى الانتهاكات المنهجية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فلا شك أن عدم قيام المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالتصدي لهذه الانتهاكات على نحو جدي وفعال وبوضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة إسرائيل على ما اقترفته من جرائم طوال سنوات احتلالها العسكري الـ ٤٤ للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، قد زاد من إمعان السلطة القائمة بالاحتلال، على نحو ما يبينه تكثيف انتهاكاتها وسياساتها غير القانونية في الآونة الأخيرة.

ومنذ توجيه رسالتي الأخيرة إليكم في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، لا بد لي أن أبلغكم بالانتهاكات التالية التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني. بيد أن هذه الحوادث لا تمثل سوى عيّنة من الجرائم اليومية والعقاب الجماعي اللذين يعاني منهما شعبنا بشكل مأسوي جرّاء هذا الاحتلال الوحشي:

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

الرجاء إعادة استعمال الورق

- واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية استهداف المدنيين الفلسطينيين والبنية التحتية المدنية، ما تسبَّب بمزيد من الموت والرعب في قطاع غزة المحتل والمحاصر. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قصفت قوات الاحتلال منطقة تقع شرقي مخيم البريج للاجئين في وسط قطاع غزة، ما تسبَّب بوفاة ماجد نبهان (٣٥ سنة). وفي اليوم نفسه، واصلت الزوارق الحربية الإسرائيلية إطلاق النار قبالة سواحل غزة في اتجاه قوارب الصيد الفلسطينية في منطقة السودانية شمال غزة. وفي مدينة غزة أيضا، أصيب زكي طاروش (٤٥ سنة) بطلق ناري في ساقه بعدما فتحت زوارق حربية إسرائيلية النار على مجموعة من الصيادين قرب شاطئ المدينة. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، جرفت القوات الإسرائيلية قسما من البنية التحتية المتبقية عند معبر المنطار (كارني)، بما في ذلك مكاتب واقعة في الجانب الفلسطيني داخل غزة.

- واصل المستوطنون الإسرائيليون غير الشرعيين ترويع السكان المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ففي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، دهست حافلة للمستوطنين الطالب في المدرسة الابتدائية منجد محمد على طريق جنوب نابلس. وعمد بعد ذلك المستوطنون الذين ترجّلوا من الحافلة، إلى الاعتداء على فادي أحمد سمارة (٣٢ سنة) في مسرح الجريمة. ونُقل محمد لاحقا إلى المستشفى على عجل بسبب حاله الخطرة. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اقتحمت مجموعة من ٢٠٠ مستوطن إسرائيلي مسلح من مستوطنة ''إفرات'' غير القانونية موقعَ برك سليمان والمواقع الأثرية الموجودة في قصر المؤتمرات في الخضر جنوب بيت لحم. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أضرم مستوطنون غير شرعيين النار في مركبتين يملكهما فلسطينيون في حي بيت صفافا في القدس الشرقية المحتلة بالقرب من مستوطنة ''جيلو'' الإسرائيلية غير القانونية. وكتب المستوطنون عبارتي ''دفع الثمن'' و ''الانتقام'' على السيارتين المحترقتين.

- وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، رش مستوطنون في الخليل من مستوطنة ''تل الرميدة'' غير القانونية الشاب الفلسطيني عرفات البايض (١٤ سنة) بغاز الأعصاب واعتدوا عليه بالضرب. ونُقل عرفات في وقت لاحق إلى المستشفى حيث عولج من حروق في الوجه والعينين. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة أن المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين خربوا خلال عام ٢٠١١ أكثر من ١٠ ٠٠٠ شجرة زيتون فلسطينية، في حين هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٩٠ منشأة مائية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة.

- وفي هذا الصدد، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأسابيع الأخيرة تدمير العديد من المنشآت المدنية الأخرى والممتلكات العائدة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. ففي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، دمرت ٣٠ مركبة عسكرية تقلّ جنودا من جيش الاحتلال في جنوب نابلس، طريقا بطول ٤ كلم تصل قرى بيتا وأوسارين وعقربة. وسيطرت قوات الاحتلال أيضا على منزل أيمن إحسان عديلي وأقامت معسكرا على تلةٍ شرقي قرية بيتا. وفي الفيصل، في غور الأردن، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية العديد من المنشآت في قرية بدوين بعد إصدار أوامر الهدم بيوم واحد فقط، فدمرت منشآت عائدة إلى عمر عبيات وعبد ياسين رشايدة وحسين رشايدة. وفي حي سلوان في القدس الشرقية المحتلة، هدمت الجرافات الإسرائيلية منشأة يملكها فلسطينيون من أجل إقامة موقف سيارات للمستوطنين اليهود، وفي حي الصوانة في المدينة، جرفت القوات الإسرائيلية ملعبا تعود ملكيته للكلية الإبراهيمية بغية إنشاء ما يسمى الكلية الإسرائيلية للأمن الوطني.

- وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلية إخطارات عدة لوضع اليد على أرض تزيد مساحتها عن ٥٠ دونما تابعة لبلدتي الزاوية ومسحة، غرب سلفيت، من أجل توسيع جدار الضم غير القانوني الذي تعمل على تشييده، وإقامة حاجز تفتيش جديد. وفي بلدة الخضر، جنوب بيت لحم، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلية إخطارا بمصادرة ١٧٠ دونما من الأراضي وبعزل ٢٠ ٠٠٠ دونم من الأرض الزراعية الفلسطينية وراء الجدار.

- وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اختطف أفراد من قوات الاحتلال الإسرائيلية بثياب مدنية واعتقلوا محمد علي درباس (٦ سنوات) وهو في طريقه إلى متجر في حي العيساوية في القدس الشرقية المحتلة. وأُخضع محمد للاستجواب قبل أن يطلق سراحه وقد أدخلته أسرته المستشفى حيث أجري له فحص طبي. ونتيجةً لهذه الممارسة التي تتبعها قوات الاحتلال، والتي تُسمى ”رسم الخرائط“، جرى اعتقال واستجواب وتصوير وترويع مئات الأطفال الفلسطينيين، وهي عمليات تجرى في أحيان عديدة تحت جنح الظلام، ويكون فيها الوالدون عاجزين عن التصدي لهذه المعاملة القاسية التي تُرتكب في ظل آلة القتل التي تمتلكها السلطة القائمة بالاحتلال.

وعلاوة على ذلك، واصلت إسرائيل خلال الأسابيع الأخيرة تكثيف حملتها الاستيطانية غير المشروعة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في القدس الشرقية وحولها. ففي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن تشييد

١٣٠ وحدة جديدة أخرى في مستوطنة ''جيلو'' غير القانونية الواقعة قرب بيت جالا وشمال بيت لحم، فضلا عن خطط لتشييد ''مجمع سياحي'' في حي سلوان في القدس الشرقية المحتلة، تضم مشاريع لتشييد موقف للسيارات وحديقة أثرية وقاعات استقبال.

ويشارك في تنظيم حملة الاستيطان التي يشهدها حي سلوان كل من البلدية التابعة للسلطة القائمة بالاحتلال ومؤسسة عير دافيد التي يديرها المستوطنون المعروفة أيضا باسم ''جمعية عيلاد'' التي تهدف إلى تهويد المدينة باستبدال السكان الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين الأصليين بمستوطنين يهود. وما يثير الجزع، هو أن مؤسسة ''عير دافيد'' تتلقى هبات معفاة من الضرائب من مواطني اثنتين من الدول الأعضاء هما الولايات المتحدة، عبر أصدقاء عير دافيد (البطاقة الضريبية رقم ١١-٣٤٦-٦١٦٧، صفة الإعفاء من الضرائب: 501(c)(3))، والمملكة المتحدة عبر أصدقاء مدينة داود في المملكة المتحدة (السجل الخيري في المملكة المتحدة رقم: ١١٢١٦٨٣). لذا تحث الدول الأعضاء على عدم تقديم أي مخصصات تحظى بموافقة الدولة إلى منظمات المستوطنين العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تهدد أسس الحل القائم على وجود دولتين، ولا سيما إلى المنظمات التي تتنافى أعمالها مع القانون الدولي، وذلك وفقا لمسؤوليات تلك الدول بوصفها دول طرف ثالث بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، طرحت الحكومة الإسرائيلية ثلاثة عروض جديدة لتقديم عطاءات لتشييد ٣٠٠ وحدة استيطانية أخرى في القدس الشرقية المحتلة: ٤٧ منها في مستوطنة ''بسغات زئيف'' غير القانونية و ٢٤٧ أخرى في مستوطنة ''هار حوما'' غير القانونية في جبل أبو غنيم. ويتزامن الإعلان عن استدراج هذه العروض مع لقاء الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في عمان، الأردن، تحت رعاية جلالة الملك عبدالله الثاني ومعالي وزير خارجية الأردن ناصر جودة، وفي وقت يسعى المجتمع الدولي بأسره إلى المساعدة في معاودة إطلاق مفاوضات ذات مصداقية بين الجانبين على أساس مرجعية مدريد وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ولا تزال هذه الأنشطة الاستيطانية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل تقوض هذه الجهود وتقلل إلى حد كبير من مصداقية ادعاءات السلطة القائمة بالاحتلال بأنها تتحلى بحسن النوايا على طاولة المفاوضات.

وفي هذا الصدد، قال وزير خارجية إسرائيل في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ خلال اجتماع للسفراء الإسرائيليين إنه يجب على إسرائيل أن تعمل على إدارة النزاع لا على حله. وفي معرض تحدثه عن الوضع الراهن الحالي واحتمالات التوصل إلى اتفاق للسلام، قال

إنه ”في العقد المقبل، ستكون هذه هي الحال السائدة وسيتعين علينا معرفة كيفية التعاطي معها في أفضل طريقة ممكنة للجانبين“. إن هذه التصريحات المتكررة من قبل كبار المسؤولين الإسرائيليين تلقي ظلالا جدية من الشك على التزام إسرائيل ونواياها في ما يتعلق بالحل القائم على وجود دولتين، ويُمعن في تقويض الثقة وتعميق الريبة بين الجانبين.

ولا شك أن الشعب الفلسطيني وقيادته والبلدان العربية والمجتمع الدولي برمّته يرغبون في رؤية إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وهم يبذلون كل الجهود من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وتحقيق سلام عادل ودائم. وما زالت الأمم المتحدة تبذل جهودا لتحقيق هذه الغاية، وما زالت المجموعة الرباعية تقوم بجهودها، وما زالت مبادرة السلام العربية مطروحة على الطاولة، وما زالت جميع البلدان المحبة للسلام في العالم تواصل دعمها للحل القائم على وجود دولتين وللجهود المبذولة في هذا الصدد. ومع ذلك، فمن الجلي أن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تمتلك رؤية للسلام بل هي ماضية عوض ذلك في مخططها الاستعماري التوسعي للاحتلال، وفي الاستعمار الاستيطاني والعقاب الجماعي وإخضاع الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في الحرية وتقرير المصير. إن كل هذه السياسات والممارسات غير القانونية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال تتناقض تماما والحل السلمي القائم على وجود دولتين، وتشكل إهانة مباشرة ومتعمدة للجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن، وهو أمر يجب محاسبة إسرائيل عليه.

وعليه، نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، العملَ بعزم على إرسال إشارة واضحة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأنه لا تسامح في كل هذه الأعمال غير القانونية وبوجوب وقفها بالكامل. كما يجب اتخاذ تدابير جماعية وجادة تكفل محاسبة إسرائيل في حال رفضها التقيد بالالتزامات القانونية الملقاة على عاتقها، بما في ذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وفي ما عدا ذلك، سنستمر في مشاهدة المزيد من تدهور الوضع على الأرض، وفشل كل الجهود المبذولة الرامية إلى استعادة الثقة بين الجانبين وإحياء عملية السلام، ومواصلة تقويض الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع كل ما تترتب على ذلك من عواقب وخيمة على شعبينا والمنطقة برمّتها.

وتأتي هذه الرسالة متابعةً لرسائلنا السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي بلغ عددها ٤١٥ رسالة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/ES-10/543-S/2011/783) سجلا أساسيا للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، وتقديم مرتكبيها للعدالة.

أكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة